اللغة العربية
ترفع رأسها وتسترد كرامتها

آن للغة العربية — لغة البلاد الرسمية — أن ترفع رأسها قليلا، وأن تسترد شيئا من كرامتها وأن تحتل بعض مكانها الطبيعى المعترف به لكل لغة رسمية فى جميع بلاد العالم !

آن لها أن تبلغ هذه المرتبة أخيرا بالقانون الذى أعدته وزارة الشؤون الاجتماعية فى هذه الأيام والذى ينص على أن تمسك دوائر الأعمال جميعا فى مصر حساباتها باللغة العربية ، وأن تكون جميع مكاتباتها الخاصة بتنفيذ عقود تكوينها أو التزامها بهذه اللغة .

لقد كانت هذه رغبة برلمانية نادت بها لجنة الشئون المالية بمجلس النواب مرتين . ولكنها لم تجب إلا اليوم لأن أصحاب العمل الأجانب وقفوا وقفة لا تتفق مع الانصاف ضد هذه الرغبة ، ولانت قناة المسئولين أمام هذه الوقفة الجائرة ، حتى آن لهذه القناة أخيرا أن تشتد ، وأن تعتصم بالحق الطبيعى الذى لا يجادل فيه مجادل بوجه حق ، فقدم "الرجل" عبد الحميد عبد الحق هذا القانون أخيرا ، وما كانت المسألة من أولها فى حاجة الى غير "رجل" له همة الرجال !

لقد كان غريبا جدا ، أن تجاهد أمة ستين عاما حتى تظفر بالاعتراف بحقها الطبيعى والتاريخى فى الاستقلال ، وأن تجاهد بعد ذلك حتى تفوز بإلغاء قيود الامتيازات التى قيدت خطاها وأهانت كرامتها نحو قرن من الزمان . ثم تجد نفسها بعد هذا لم تحصل على غير صكوك لا نتيجة لها ، ما دامت لغتها الرسمية لا تعترف بها دوائر العمل الأجنبية فى داخلية البلاد .

كان هذا شذوذا ظاهرا لا شك فيه ، وقد شكا من هذا الشذوذ كل من احس فى نفسه معنى الكرامة الوطنية ، وكل من لاحظ أن شبابنا المتعلمين المتعطلين يتكاثرون كل عام وأبواب هذه الدوائر موصدة فى وجوههم بحجة أنهم لا يتقنون لغات هذه الدوائر ، ولغتهم التى يقررها دستورهم ليس لها مكان بين هذه اللغات .

وقد تجاوزت الشكوى حدود الإحساس بالكرامة الوطنية ، وحدود الغيرة من أن يجد كل أجنبى فى مصر الطريق مفتوحة أمامه للعمل بينما المصريون متعطلون ... تجاوزت هذه الحدود فشكت مصلحة الضرائب من أن عدم إمساك الدفاتر بلغات هذه الدوائر الأجنبية أعجز موظفيها عن معرفة إيرادها وعن تقدير الضرائب المستحقة عليها ، فاضطروا أن يلجئوا إلى التقديرات التقريبية مما لا يستقيم معه تنفيذ القانون .

حدث هـذا كله فى الوقت الذى كانت فيـه إحدى الشركات الكبيرة تجيب على رجاء الحكومة لها بأن تستخدم اللغـة العربية فى حساباتها وفى مكاتباتها وفواتيرها وعقودها مع المصريين الذين لا يعرفون لغتها بأنها لا تفهم أن هناك ضرورة لهذا الإجراء !

أى نعم لا تفهم هذه الشركة وأمثالهـا ضرورة لهذا الاجراء . لأنها لا تحس بإحساس المصريين ، ولا تقدر عواطف المصريين ومصالحهم ، بل هى لا تفهم لأنها لا تحـترم هؤلاء المصريين الذين تعيش بين ظهرانيهم ، ولم تجـد منهم ما يدعوها للاحترام ! . فلعلها الآن أن تحترمهم وأن تحاول فهم الضرورة الملجئة لهذا الإجراء ، وإن هذه الشركات لتستطيع أن تفهم جيدا عند اللزوم ، عنـد ما تجد "رجلا" أو "رجالا" يحترمون أنفسهم ويحترمون لغتهم ويحترمون كرامتهم كما حدث الآن .

والذى حدث لم يصل بعد الى أن تحتل اللغة الرسمية مكانها الطبيعى الذى تحتله كل لغة رسمية فى أى بلد من البلاد .

فمشروع القانون المعروض لا يزيد على تحتيم مسك الدفاتر التى تقدم لمصلحة الضرائب باللغة العربية ، وجعل المكاتبات المترتبة على عقود الالتزام أو الاحتكار بهذه اللغة أيضا . فهو لم يمنع استعمال اللغات الأخرى فيما عدا ذلك . ولا توجد أمة مستقلة تتسامح هـذا التسامح مع غير لغة البلاد .

وشاء المشرع المصرى أن يفرط فى التسامح بعـد هذا أيضا ، فأعطى أصحاب الأعمال مهلة عام لتنفيذ هـذا القانون . عام كامل بحيث لا تكون هناك حجة أو شبه حجة للمخالفين ، ولا يكون هناك الا التعنت والجحود للمتخلفين .

وكم ذا تتسامح مصر وتترفق فى تقرير حقوقها البديهية وحقوق كرامتها الوطنية ولغتها القومية ، فلعل هذا التسامح وهذا الترفق لا يضران بغير معناهما ، ولعلهما يفهمان على حقيقتهما فإنه ليس من مصلحة أحد أن تمس الكرامة القومية جهرة ، وان تنفعل النفوس لهـذا لمساس الدائم . ولن توجد الأمة ولن يوجد الفرد الذى لا ينفعل على ممر الأيام !

إن هذا القانون هو الحد الأدنى الذى ترتضيه كرامة البلاد ومصالحها ، ومع هذا فقد استغرق سنه خمس سنوات بعد الغاء الامتيازات ، ومع هذا — أيضا — قد جعل مهلة طويلة لأصحاب الأعمال .

فليس بعد ذلك إذن الا البطر ، والبطر يزيل النعم ، كما يقولون فى الأمثال .